

التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف Reading of the Foundations, the Dimensions and the Goals of Sustainable Development

د. عبد الكامل عطية جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - abdelkamel18@yahoo.fr

د. هدوش صلاح الدين جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر

تاريخ الإرسال: 2020-02-09 تاريخ القبول: 2020-02-18 تاريخ النشر: 2020-05-31

الملخص:

تتضمن هذه الورقة البحثية موضوع التنمية المستدامة، الذي يعد من المواضيع ذات القيمة والأهمية حيث تسعى الدول في الوقت الراهن من أجل توظيفها في مختلف المجالات للمحافظة على الإمكانيات المتاحة وتوظيفها بعقلانية مع الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من هذه الامكانيات التي يتمتع بها البلد، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنوضح الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة وكذلك أبعادها والأهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: المستدامة- الأبعاد- الأهداف - الأسس- التنمية- قراءة.

The abstract:

This research paper includes the topic of sustainable development, which is considered one of the topics of value and importance as countries are currently seeking to use it in various fields to preserve the available abilities and to use it rationally with preserving the share of future generations of these abilities that the country enjoys. We will explain, through this research paper, the foundations of sustainable development as well as its dimensions and its desired goals.

Key words: sustainable - dimensions - goals - foundations - development - reading.

مقدمة:

أدت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بحجة تحقيق الرفاه وخاصة الدول المتقدمة إلى إحداث الكثير من التغيرات التي صاحبها الإضرار بالبيئة، لقد تمثلت هذه النتائج في التدهور البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الاحتباس الحراري، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وتزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتاكة وسوء التغذية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البشرية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة. وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992م في مدينة "ريو ودي جانيرو" بالبرازيل، وقد حضر عدد كبير من رؤساء الدول وأطلق عليه مؤتمر قمة الأرض.

ولفت المؤتمر الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان، ومنه ظهرت

فكرة التنمية المستدامة⁽¹⁾.

سنحاول في هذه الورقة، تسليط الضوء على النقاط التالية:

1 - الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

2 - أسسها.

3 - أبعادها المختلفة .

4 - أهدافها.

أولا - الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة :

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980م في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة وعرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي سنة 1991م تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية (2).

الآراء المختلفة حول تعريف التنمية المستدامة :

أ- عند علماء الاقتصاد:

التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تنظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت(3).
كما تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد. أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر(4).

ب- عند علماء البيئة :

قد يشير علماء البيئة والموارد والإحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى. ومن علماء البيئة الذين كرسوا اهتماما كبيرا لمبادئ التنمية الزراعية المستدامة هو جي كونواي الذي يعالج مفهومه للاستدامة ميل النظام المقاومة الانهيار في أزمة ما وهو يتعلق بصلابة أو استمرارية النظام: الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء أكانت كحقل أو أمة في وجه الأزمات أو الصدمات(5).

يشير تعبير التنمية المستدامة إلى أن دروس البيئة يمكن بل يجب أن تطبق على العمليات الاقتصادية وهي تشمل أفكار إستراتيجية الحماية العالمية التي توفر مبررا نسبيا يمكن من خلاله تحدي واختيار دعوات التنمية لتطوير نوعية الحياة. ويشير علماء البيئة إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية⁽⁶⁾.

ت - علماء الاجتماع والباحثين في مجال العلوم الإنسانية:

قد يؤكد علماء الاجتماع وعلوم الإنسان على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة. فعلى سبيل المثال فإن الرغبة في استهلاك اللحم والأغذية الزراعية سيشجع في بعض الأحيان القضاء على الغابات وتدهور التربة. بينما الرغبة في استهلاك السمك فقد تضغط على البيئة البحرية⁽⁷⁾.

نعني التنمية المستدامة لدى هذا الاتجاه السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف⁽⁸⁾.

ث - تعريف البنك الدولي:

تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن⁽⁹⁾.

ج - تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

في التقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987م هي: تلبية احتياجات الحاضر دون أن يؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة⁽¹⁰⁾. وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم انه من الواضح لا شيين يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض في إطار نظمنا العامية الحديثة.

كما يعرفها " إدوارد باربييه " بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا او تداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي(11).

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين وهما:

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه الخبرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليه الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل(12).
- وقد جاء في احد الدراسات "لإدوارد باربييه" أن للتنمية المستدامة أربع سمات وهي :
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا و أكثر تعقيدا وخاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- إن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا،إن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر،وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية(13).

والتنمية المستدامة في ضوء الدراسة السالفة الذكر هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من التنمية في كل نظام على الأنظمة الأخرى
تأثيرا سلبيا(14).

ثانيا: أسس التنمية المستدامة :

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها :

- 1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .
- 2- لا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .
- 3- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية(15).
- 4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .
- 5- لا بد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية ، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .

6- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعي⁽¹⁶⁾.

ثالثا: أبعادها:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :

- أ البعد الاقتصادي:

تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم⁽¹⁷⁾.

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافره، كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فالدول النامية تعاني من المشاكل التنموية ومزيدا من المديونية، ومزيدا من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، ومزيدا من الفقر والبطالة والتضخم، ومزيدا من ارتفاع عدد سكانها مما يجعل أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي اتجاه التنمية اتجاها سلبيا فيها، مما يقود هذه الدول يصعب على العالم تجاهلها. كما يشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديدا للتنمية هذه الدول في المستقبل. ويعتبر سببا في هدر هذه المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه⁽¹⁸⁾.

إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي هو متطلب أساسي لمواجهة المشاكل البيئية والوصول إلى التنمية المستدامة. ومن التغييرات المقترحة في هذا المجال ما يلي:

1 - إدماج البعد البيئي في خطط التنمية.

2 - خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا.

3 - الاستخدام المتوازن للموارد وخاصة الناضبة منها⁽¹⁹⁾.

4 - الحد من إنتاج النفايات وفرض رسوم التلوث.

5 - تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، الحد من التفاوت في المداخل والثروة، الاستخدام العقلاني للإمكانيات الاقتصادية بالمفهوم البيئي، التقليل من الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية⁽²⁰⁾.

ب- البعد الاجتماعي :

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية⁽²¹⁾.

وفي هذا الإطار فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقتضي:

1 - دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.

2 - بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

3 - التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص⁽²²⁾.

4 - دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

5 - دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. أخيرا فإن البعد البشري للتنمية المستدامة يتطلب تثبيت النمو الديموغرافي الذي أصبح يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، عن طريق نشر التعليم خاصة في المناطق النائية و إشاعة الصحة للجميع، وإشراك المرأة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات والحكم⁽²³⁾.

ت - البعد البيئي والتكنولوجي:

يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام المستهلك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة⁽²⁴⁾.

ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد إجراءات وقائية وتكثيفها، إن التنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تدعو إلى :

1 - ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالتخطيط في يد وزارات ومؤسسات معينة كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات وبالتالي يقلل من المشاكل البيئية ويحد من التدهور البيئي ويزيد من استدامة النمو الاقتصادي

2 - الاستغلال العقلاني للتكنولوجيا الحديثة يساعد في المحافظة على المياه والطاقة المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية.

3 - إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية أهم الشروط التي يجب توافرها في السلطة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها إلى الأسواق سواء المحلية أو الدولية⁽²⁵⁾.

4 - الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

5 - ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية.

6 - خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات والمدارس العليا وإعطاء الأهمية المطلوبة ليكون القاسم المشترك ما بين التخصصات المختلفة خدمة للبيئة ولأداء هذه التخصصات⁽²⁶⁾.

رابعاً: أهدافها

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية السياسية والثقافية البيئية.

وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي تعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة⁽²⁷⁾.

وفي قمة الألفية التي عقدها الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000م، قام 149 من رؤساء ومثلي الحكومات في 180 دولة بإقرار إعلان الألفية. وفي ذلك الإعلان تم الاتفاق على طائفة واسعة من التوجيهات المستهدفة والأهداف المقابلة لها، وهي المعروفة حالياً بأهداف التنمية للألفية الجديدة، وتقوم التوجيهات المستهدفة على أهداف التنمية للألفية الجديدة وهي على النحو التالي⁽²⁸⁾:

1 - تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015م.

2 - تخفيض نسبة من الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015م.

- 3 - تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول سنة 2015م.
 - 4 - تخفيض معدل وفيات الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول سنة 2015 م وتحقيق توفير أساليب منع الحمل الآمنة للجميع وان يعتمد عليها وذلك بحلول سنة 2015م.
 - 5 - إتاحة التعليم الإبتدای للجميع بحلول سنة 2005م.
 - 6 - تمكين المرأة وإزالة التفاوت بين الجنسين بمرحلتی التعليم الإبتدای والثانوي بحلول سنة 2015م.
 - 7 - تخفيض عدد السكان غير القادرين على الحصول على مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول سنة 2015م.
 - 8 - تنفيذ إستراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2005م من اجل وقف انحسار الموارد البيئية بحلول سنة 2015م.
 - 9 - وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة - الايدز- بحلول سنة 2015م⁽²⁹⁾.
- أما في ما يتعلق بالشق البيئي فإن إعلان "ريودي جانيرو" تضمن جملة من الأهداف تتعلق بالمحافظة على البيئة يمكن إجمالها في ما يلي:
- مسؤولية الدولة عن ضمان أن لا تسبب أنشطتها أضرارا بيئية بدول أخرى.
 - يتوجب إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.
 - من اجل تحقيق تنمية مستدامة يجب تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
 - تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، ولاسيما أقل البلدان نموا وأضعفها بيئيا.وينبغي أن تتناول أيضا الإجراءات الدولية في ميدان البيئة وتنمية مصالح واحتياجات جميع البلدان.

- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة.وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه.
- يتم توفي حماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.
- تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح من المشاركة في الوفاء بالمبادئ الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة⁽³⁰⁾.
- في الأخير يمكننا القول أن جميع مؤتمرات قمة الأرض نبهت إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر.
- رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها⁽³¹⁾:
- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن .

- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن

المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .

- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم⁽³²⁾.

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية

بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في

المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات

البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع

على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد الفاقد ومن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك

القضاء على المشكلات الصحية⁽³³⁾.

الهوامش:

- (1)- عمار عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة عمل أقيمت في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أفريل 2008م بجامعة سطيف، ص 4.
- (2)- مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، في مجلة التواصل، العدد 26 جوان 2010، الجزائر، ص 133.
- (3)- دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ص 54.
- (4)- زرنوح ياسمينية: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) 2005-2006، ص 130.
- (5)- دوناتو رومانو: المرجع السابق، ص 54.
- (6)- نفسه، ص 55.
- (7)- نفسه.
- (8)- زرنوح ياسمينية: المرجع السابق، ص 130.
- (9)- عمار عماري: المرجع السابق، ص 4.
- (10)- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة: التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، ص 2.
- (11)- عمار عماري: المرجع السابق، ص 4.
- (12)- نفسه.
- (13)- زرنوح ياسمينية: المرجع السابق، ص 132.

(14)- نفسه.

(15)- عبد ارحمن محمد الحسن: بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بجامعة المسيلة 15 - 16 / 11 / 2011، ص4.

(16)- نفسه، ص5.

(17)- مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، في مجلة التواصل، العدد 26، 2010، الجزائر، ص 135.

(18)- عمار عماري: المرجع السابق، ص 8.

(19)- نفسه.

(20)- نفسه، ص9

(21)- مراد ناصر: المرجع السابق، ص136.

(22)- عمار عماري: المرجع السابق، ص 11.

(23)- نفسه.

(24)- مراد ناصر: المرجع السابق، ص136.

(25)- عمار عماري: المرجع السابق، ص 13.

(26)- نفسه.

(27) - زرنوح ياسمينه: المرجع السابق، ص 133.

(28)- الأمم المتحدة: تقرير أهداف التنمية للألفية الجديدة في المملكة العربية السعودية، 2002م، ص1.

(29)- نفسه.

(30)- عدنان السيد حسين: الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، بيروت، لبنان، ص 180 و ما بعدها.

(31)- عبد ارحمن محمد الحسن: المرجع السابق، ص7.

(32)- نفسه، ص8.

(33)- نفسه، ص9.

